المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الإستراتيجية الجديدة في ظل قانون سنة 2017 والمعوقات التي تواجهها

SMEs between the new strategy under the law of 2017 and the obstacles faced

العيد غربي [1]، أحمد عازب الشيخ [2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، gherbi-laid@univ-eloued.dz

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، Azebahmed2007@gmail.com

تاريخ الاستلام: 26 /2020/02 تاريخ القبول: 22 /2020/03 تاريخ النشر: 31 /2020/03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الرؤية والإستراتيجية الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل قانون سنة 2017 التي تتبعها الدولة من أجل إنشاء وتفعيل هذه المؤسسات الحيوية حتى تساهم في بناء تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، حيث توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طرق إنتاج أقل تعقيدا وأكثر مرونة وملائمة وتكيف مع النسيج الاقتصادي، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات والتحديات التي تواجهها في الجزائر.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تسعى جاهدة إلى وضع منظومة متنوعة ومتكاملة لدعم هذا القطاع من مختلف الجوانب التي تمسه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ لذلك يعد القانون الجديد خطوة هامة في مسار الإصلاحات، إلا أن إحصاء حوالي مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط حاليا بالجزائر يعد جد ضعيف مقارنة بإمكانيات الجزائر وأهداف القطاع، وهذا بسبب أن القطاع يعاني الكثير من المعوقات التي تعرقل نموها وتطورها واستمرارها، الأمر الذي جعلها تحتل المرتبة 164 في مؤشر خلق المؤسسات سنة 2015.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.، الإستراتيجية الجديدة.، المعوقات.، قانون سنة 2017.

تصنيف JEL : O40,O10, E6

Abstract:

This The aim of this study is to highlight the new vision and strategy of Algerian small and medium enterprises under the 2017 law adopted by the State to establish and activate these vital institutions to contribute to the building of comprehensive economic and social development. Small and medium enterprises provide less complex, And to adapt to the economic fabric. The study aims at identifying the reality, obstacles and challenges faced by small and medium enterprises in Algeria.

The study concluded that Algeria is striving to develop a diverse and integrated system to support this sector from various aspects that affect it directly or indirectly. Therefore, the new law is an important step in the course of reforms. However, the census of about one million small and medium enterprises is currently active in Algeria Is very weak compared to the potential of Algeria and the objectives of the sector, and this is because of the suffering of many obstacles that hinder the growth and development and continuation, which made it ranked 164 in the index of the creation of institutions in 2015.

Keywords: Small and Medium Enterprises, New Strategy., Constraints., Law of 2017.

Jel Classification Codes: O40,O10, E6

المؤلف المرسل: العيد غربي، gherbi-laid@univ-eloued.dz

1. مقدمة:

يتفق جميع الاقتصاديين على أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب المؤسسات الكبرى في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال توفير فرص العمل وتنويع الهيكل الصناعي وتلبية الطلب الداخلي من السلع والخدمات وترقية الصادرات ومساهمتها في جذب المدخرات المحلية وفي القيمة المضافة، فمع انهيار النظام الاشتراكي وسيطرت الاقتصاد الليبرالي الرأسمالي وبروز أنماط جديدة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أصبحت معظم دول العالم مع اختلاف سياساتها ومستويات التنمية فيها تهتم وتسعى بتشجيع الاستثمارات وخاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزز هذا المسعى في الجزائر بإنشاء هيئات تقوم بدعم وتشجيع وتنمية هذا النوع من الاستثمارات.

يؤكد ادلمن ومورس على أهمية المؤسسات في عملية النمو والتقدم الاقتصادي وعلى ضرورة تسخير كل الإمكانيات المتاحة لها، كما أن السوق العالمية تؤكد أن 95 % من فرص العمل توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين لا توفر المؤسسات الصناعية الكبرى سوى بين 2 و5 % من مناصب الشغل، وعليه يجب التفكير في سبل المرافقة مادام الاقتصاد المحلي لا يقوم إلا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أدركت الجزائر سابقا الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية، لهذا سعت إلى وضع منظومة متنوعة ومتكاملة لدعم هذا القطاع من مختلف الجوانب التي تمسه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ لذلك يعد القانون الجديد خطوة هامة في مسار الإصلاحات التي باشرتها الحكومة منذ سنة 2014 من أجل بلوغ هدف إرساء نصوص تشريعية متناسقة وشفافة لبناء اقتصاد وطني قوي خارج المحروقات يمكن الجزائر من الصمود أمام التحديات الاقتصادية الجديدة، وهو ما سيعطي دفعا جديدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإحدى دعائم النمط الاقتصادي الجديد الذي يسمح لها بالانخراط الفعال في إستراتيجية التصنيع الجديدة التي تبنتها الحكومة. وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- ما هي الإستراتيجية الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قانون سنة 2017؟ وما هي التحديات التي تواجهها ؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله والذي يهتم بضرورة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكتسي أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لأنها تشكل أحد الوسائل الناجحة والفعالة في تطوير الاقتصاديات وإخراجه من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد مؤسسات.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإستراتيجية الجديدة للحكومة الجزائرية لتلك المؤسسات، وكذا التوقف عندك مجمل المعوقات التي تحد من تطور هذا القطاع بالشكل المطلوب.

ولمعالجة هذه الإشكالية سوف نحاول التطرق إلى النقاط التالية:

- الإستراتيجية الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قانون سنة 2017.
- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

2. الإستراتيجية الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2 تطور مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

مع وجود العديد من الصعوبات في إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف لها، ولكن بعضها تعتبر غير رسمية، **فأول محاولة** كان التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 1974- 1977، الذي وضعته وزارة الصناعة والطاقة، معطيا التعريف التالي" نسمي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية:

- ✓ مستقلة قانونيا؛
- ✓ تشغل أقل من 500 شخص؛
- ✓ تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلب الإنشاء استثمارات بها أقل من 10مليون دج

أما **المحاولة الثانية**، قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة EDIL بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983، حيث ركز الملتقى في تعريفه على معياري اليد العاملة ورقم الأعمال، فعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها " المنشأة التي:

- ✓ تشغل أقل من 200 عامل؛
- ✓ تحقق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري.

ثم كانت **المحاولة الثالثة** ، من اقتراح الباحث "رابح محمد بلقاسم" بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988، حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير النوعية، والذي عرف المؤسسات ص و م بأنها: "كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات أو الاثنين معا، ذات حجم صغير أو متوسط، تتمتّع بالتسيير المستقل، التي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو عمومية".

1.1.2 التعريف المعتمد من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001:

إن المحاولات والتعريفات السابقة بقية ناقصة، كونها لم تعرف بوضوح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأخرى، ولإدراك الجزائر لأهمية المؤسسات ص و م في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية تعريفا مفصّلا رسميّا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م، وطبقا للقانون 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 تعرف كما يلي:

"تعرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة مهما كان طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، وتشغل من 1 إلى 250 شخص، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 500 مليون دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية ".

"حيث تعرف المؤسسات المتوسطة على أنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار ولا يقل عن 200 مليون دينار، أما المؤسسات الصغيرة فهي التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، بينما المؤسسات المصغرة فهي التي تشغل من 1 إلى 9 عمال ولا يتجاوز رقم أعمالها 20 مليون دينار".

وقد اعتمد التعريف الجزائري على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي كان موضع توصية لكل البلدان الأعضاء, حيث صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000, وهو ميثاق يكرس التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.1.2 التعريف المعتمد الحالي ضمن قانون 2017*:

وقد تم تعديل القانون التوجيهي لترقية PME سنة 2017 لتعرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة في القانون الجديد مهما كان طبيعتها القانونية بأنها " مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد إلى 250 شخص، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي مليار دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية " .

"حيث تعرف المؤسسات المتوسطة على أنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دينار ولا يقل عن 400 مليون دينار، أما المؤسسات الصغيرة فهي التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دينار، بينما المؤسسات الصغيرة جدا فهي التي تشغل من 1 إلى 9 عمال ولا يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون دينار" .

ويركز هذا التعريف على ثلاث مقاييس وهي: المستخدمون, رقم الأعمال، والحصيلة السنوية، بالإضافة إلى شروط استقلالية المؤسسة، وهي كما يلي:

- ✓ **الأشخاص المستخدمون:** بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة؛
- ✓ **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته 12 شهرا؛
- ✓ **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخر، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والجدول التالي يبين تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2017

الجدول (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2017

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع حصيلتها السنوية
المؤسسات الصغيرة جدا*	1- 9	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
PEالمؤسسات الصغيرة	10- 49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
MEالمؤسسات المتوسطة	50 – 250	ما بين 400 مليون / 4 ملايير	ما بين 200 مليون دج / 1 مليار دج

المصدر: المادة 08، 09، 10، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، 11 يناير 2017. * تم تغيير مصطلح المؤسسات المصغرة في قانون 2001 بمصطلح المؤسسات الصغيرة جدا في القانون الجديد لسنة 2017.

نلاحظ أن المشرع الجزائري في آخر تعديل لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017 بقي معتمدا على المعيار العددي والمالي وهي أكثر المعايير شيوعا واستخداما، إلا أنه المعيار العددي لم يتغير على القانون السابق بعكس المعيار المالي الذي تغير إلى الضعف فيما يتعلق بالأنواع الثلاث، وذلك تماشيا مع التطورات الحالية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا لانخفاض قيمة الدينار الجزائري، ولتفادي إقصاء الكثير من المؤسسات من مختلف أشكال الدعم والمساعدة.

ومنه يمكن تقديم تعريف وفقا للتعريف الجديد؛ حيث أن: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات خاضعة لملكية خاصة أو عامة وتنشط في داخل التراب الجزائري وعدد عمالها يتراوح بين 10 إلى 250 عامل.

2.2 الإستراتيجية الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قانون سنة 2017:

أدركت الجزائر سابقا الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية، لهذا سعت إلى وضع منظومة متنوعة ومتكاملة لدعم هذا القطاع من مختلف الجوانب التي تمسه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ لذلك يعد القانون الجديد خطوة هامة في مسار الإصلاحات التي باشرتها الحكومة منذ سنة 2014 من أجل بلوغ هدف إرساء نصوص تشريعية متناسقة وشفافة لبناء اقتصاد وطني قوي خارج المحروقات يمكن الجزائر من الصمود أمام التحديات

الاقتصادية الجديدة، وهو ما سيعطي دفعا جديدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإحدى دعائم النمط الاقتصادي الجديد الذي يسمح لها بالانخراط الفعال في إستراتيجية التصنيع الجديدة التي تبنتها الحكومة.

وتنص المادة 15 من القانون الجديد على تدابير المساعدة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، التجاري، القانوني، الاقتصادي، المالي، المهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ وتطبيقا لهذا القانون ستقوم الجماعات المحلية "بالإجراءات الضرورية لمساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بتسهيل الحصول على العقار الذي يلائم نشاطها ومنحها عقارات في مناطق النشاط والمناطق الصناعية". ويخضع نص القانون حصة من الصفقات العمومية للتنافس بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شروط وطرق محددة بصفة قانونية. ويجعل نص القانون من الوكالة الوطنية لتطوير و عصرنة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جهازا للدولة مكلف بتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يدعمها لتحقيق مهامها .

من بين الأهداف المسطرة من خلال قانون سنة 2017 تحفيز تجمع المؤسسات الاقتصادية وضمان ديمومة نشاطها في إطار تنافسي يتجاوب مع مستجدات الاقتصاد الحالي، وجاء النص بعدة إجراءات لدعم هذه المؤسسات لاسيما ما يتعلق بخلق هذه المؤسسات والبحث والتطوير والابتكار وتطوير المناولة وكذا الدعم المالي لعمليات إنقاذ تلك التي تواجه وضعية صعبة والقابلة للتحسين. كما يتضمن إصلاحا لجهاز دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى التشريعي والمؤسساتي وكذا على مستوى الهيئات التي تتدخل في تطبيق هذا الجهاز.

وتنص المادة 15 من القانون الجديد كذلك على تشجيع كل مبادرات تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العقار، ويمنح نص القانون هذا للجماعات المحلية إمكانية اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها خاصة من خلال تسهيل عملية الحصول على عقار ملائم لنشاطاتها وتخصيص جزء من مناطق النشاطات والمناطق الصناعي، وتنشئ الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق الانطلاق، بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكر، كما كلفت هذه الوزارة بالتنسيق مع باقي الوزارات والسلطات المعنية باتخاذ كل مبادرة تهدف إلى تحديد احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل وتشجيع استحداث الوسائل المالية الملائمة لها.كما أتاح هذا النص للجمعيات المهنية والتجمعات التي تنشئ هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الدعم المالي أو المادي للدولة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما .

وفي ظل القانون الجديد ستستحدثت لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيئة استشارية تسمى " المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة." يشكل هذا المجلس فضاء للتشاور، ويتكون من المنظمات والجمعيات المهنية المتخصصة الممثلة للمؤسسات. وتسهر المصالح المعنية للدولة ولواحقها على تخصيص جزء من الصفقات للمنافسة فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم إعداد وتنفيذ برامج عصرنة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المنتوج الوطني وترتبط الاستفادة من الإعانة أو المساعدة المادية بالشروط المنصوص عليها في دفتر الشروط، ويخضع منحها إلى اتفاقية سنوية تبرم بين الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجمع أو الجمعية، وتحدد النشاطات السنوية المتماشية مع الأهداف المقررة .

3. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وفقا لإحصائيات سنة 2018 نلاحظ إحصاء أكثر من مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط حاليا بالجزائر ولكنه رقم يعد **<u>حد ضعيف</u>** مقارنة بإمكانيات الجزائر وأهداف القطاع، ومقارنة باليد العاملة في الجزائر أنه في السداسي الأول لسنة 2018 وصل عدد المؤسسات حوالي 26 مؤسسة لكل 1000 ساكن و 0.8 ساكن في سن العمل وهو أدنى نسبة في شمال

إفريقيا والشرق الأوسط، وفي التشيك مثلا وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 89.39 لكل ألف ساكن سنة 2012. والشكل الموالي يوضح أكثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والانخفاض الواضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة وبالأخص في السنوات الأخيرة حيث بلغ عددها 262 مؤسسة عامة خلال السداسي الأول من سنة 2018 بعدما كانت 778 سنة 2001، بسبب تأثير مختلف الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع من خوصصة للقطاع العام وتشجيع وتوسع للقطاع الخاص، حيث شهدت سنة 2016 أعلى انخفاض لها بتراجع أكثر من 142 مؤسسة عامة. كما أن الزيادة في المؤسسات الخاصة تعود بدرجة كبيرة إلى المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 10 عمال(Mounia Meslem, 2015, p19) ، والتي وصلت مساهمتها للسداسي الأول لسنة 2018 إلى نسبة 97.70% من إجمالي المؤسسات، أي بعدد 1068027 مؤسسة، في حين لم تساهم المؤسسات المتوسطة التي تشغل من 50 إلى 249 عامل إلا ما نسبته 0.3 % فقط، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة العمال 2015-2018/6/30

السنوات	2015		2016		2017		2018/6/30	
المؤسسات	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
من 01 إلى 09 عمال	907659	97.12	993170	97.12	1042121	97	1068027	97.7
من 10 إلى 49 عامل	24054	2.57	26281	2.57	28288	2.6	21863	2.00
من 50 إلى 249 عامل	2855	0.31	3170	0.31	4094	0.4	3280	0.3
مجموعPME	934569	100	1022621	100	1074503	100	1093170	100

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, **bulletin d'information statistique.** 2015-2018
http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

4. المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني الكثير من المعوقات التي تعرقل نموها وتطورها واستمرارها الأمر الذي جعلها تحتل المرتبة 164 في مؤشر خلق المؤسسات سنة 2014، ومنه سنحاول في التطرق إلى بعض هذه الإشكاليات والمعوقات التي تواجه هذا القطاع، كما يلي:

1.4 إشكالية ممارسة الأعمال في الجزائر:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في مختلف الاقتصاديات العالمية، إلا أن تلك المؤسسات تواجه تحديات كبيرة، فقد كشفت دراسات أن حوالي 20% من المؤسسات الجديدة وخاصة الصغيرة منها تنتهي أعمالها بعد عامها الأول ويرتفع هذا الرقم إلى أعلى من 50% بعد خمسة سنوات، ويوجد دراسة استبيانيه لـ "**World Economic Forum**"حول ترتيب أكثر العوامل إشكالية لممارسة الأعمال في الاقتصاد الجزائري من وجهة نظر رجال الأعمال تظهر فيها عدة عوائق تحول دون توفير المناخ الملائم لممارسة ولإنشاء المؤسسات.

جدول رقم 3: إجابات رجال الأعمال حول عوامل معيقات ممارسة الأعمال في الجزائر

الرقم	عوامل تعيق ممارسة الأعمال	%نسبة إجابات ر.أ	الرقم	عوامل تعيق ممارسة	نسبة إجابات
01	إمكانية الحصول على التمويل	15.1	09	النظام الضريبي	5.1
02	الفساد	13.9	10	سياسة عدم الاستقرار	4.7
03	البيروقراطية الحكومية	12.6	11	أنظمة العملات الأجنبية	4.3
04	معدلات الضرائب	9.4	12	التضخم	3.2
05	قوانين العمل المقيدة	6.2	13	عدم الاستقرار الحكومي	2.9
06	تراجع كفاءة مستوى التعليم	6.1	14	عدم كفاية القدرة على	22

07	عدم كفاية المعروض من البنية	5.8	15	الجريمة والسرقة	1.9
08	ضعف أخلاقيات العمل للقوى	5.5	16	ضعف الصحة العمومية	1.1

Source: World Economic Forum, the global competitiveness report 2014-2015, p:106.

من الواضح أن ممارسة الأعمال في الجزائر تعيقه كثير من العوامل، ويأتي في المراتب الأولى من تلك العوائق مشكلة التمويل وكذا المعوقات الإدارية والمشاكل الضريبة وغيرها من العوامل، وهو ما سندرسه بالتفصيل.

كما قامت المديرية العامة للدراسات بوزارة الصناعة والمناجم بإجراء استبيان بهدف معرفة أهم التحديات التي تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،لمحاولة مساعدتها على تجاوزها، (علما أن مقياس المستخدم هو ضمن المجال 1 إلى 5، يمثل 5 التحدي الأكثر تأثيرا؛ وكانت نتائج هذا الاستقصاء كما يلي:

الشكل رقم 1: العقبات الأكثر تأثيرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016

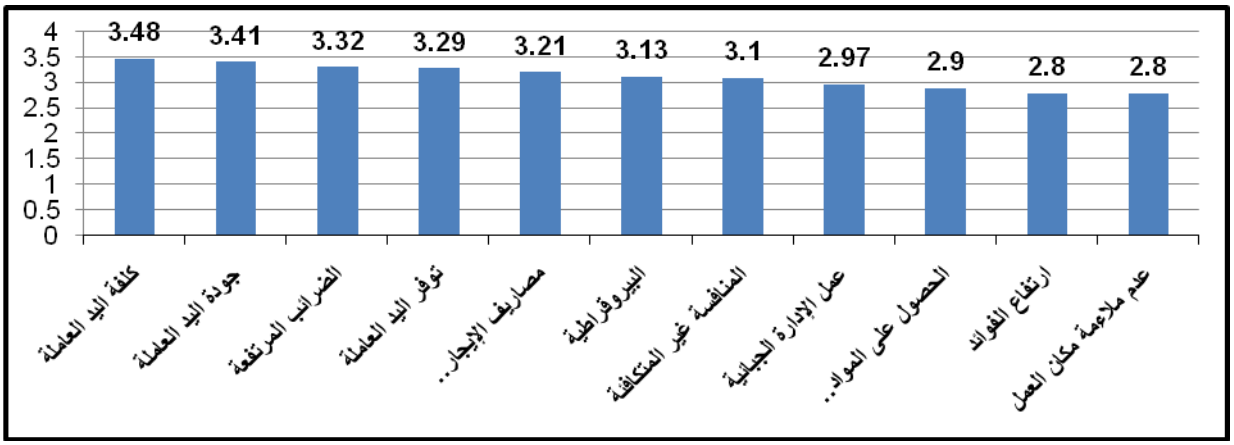

المصدر: نتائج الاستبيان الوارد بتقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016، www.mdipi.gov.dz

نلاحظ أن كلفة وجودة اليد العاملة أكثر تأثيرا على هذه المؤسسات، بالإضافة إلى الضرائب، البيروقراطية، والمنافسة غير المتكافئة.

1.4 القطاع غير الرسمي:

نشأ هذا القطاع في الجزائر بسبب احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وكذلك نتيجة الخلل الكبير بين الطلب والعرض مما أدى إلى ظهور السوق الموازية، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد للقطاع غير الرسمي إلا أنه يقصد به تلك الفئة من التجار والصناع التي تعمل في الخفاء وهدفهم الحصول على الربح السريع دون الالتزام بأي أعباء مالية؛ أو هي كما حددها البنك العالمي للقطاع غير الرسمي في ثلاث خصائص: (Banque Mondiale, 1997, p34)

أنها وظيفة غير مصرحة؛ لا تستفيد من الانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي؛ حجم المنشأة أو المؤسسة يبقى صغيرا.

مما لا شك فيه أن القطاع غير الرسمي يشكل عائقا لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويحرم الاقتصاد الجزائري من الاستفادة القصوى منها بشكل مباشر أو غير مباشر، فحسب بعض الإحصائيات فإن غالبية المؤسسات الصغيرة في الجزائر تنشط بشكل غير رسمي خارج مجال الإحصاء، ولا تخضع للإجراءات التنظيمية (حسب وزارة التجارة فإن عدد الأسواق الموازية خلال السنوات الأخيرة بلغت 566 سوقا موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، أي ما يقارب 10% من مجموع المسجلين في السجل التجاري، كما أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية.)، مما يتطلب ضرورة وضع حلول غير تقليدية وتوفير حوافز تشجع على دمجه في النشاط الاقتصادي الرسمي دون مطاردته والقضاء عليه بالطرق التقليدية؛ وفي ما يتعلق بحجم القطاع غير الرسمي في الجزائر فتمثل نسبته 34% من الناتج الوطني الإجمالي سنة

2003، لينخفض بعدها ويصل إلى 34.2% سنة 2006، ويرجع هذا الارتفاع إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة؛ حيث أجريت دراسة لمنتدى رؤساء المؤسسات سنة 2007 بينت أن عدد العاملين في هذا القطاع بلغ 3 ملايين شخص من إجمالي 8.25 مليون شخص، أي بنسبة 35% (دلال بن سمينة،2014، ص: 410-411).

ويشكل القطاع غير الرسمي خطورة على القطاعات الرسمية، ويؤثر على القدرة التنافسية وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تعرضه للمنافسة الشرسة وغير العادلة من المنتجات المهربة والسلع المقلدة.

3.4 مشكلة التمويل، وواقع النظام المالي:

يعتبر التمويل من المشاكل الرئيسية للمؤسسات الجزائرية سواء عند تأسيسها أو أثناء نموها، فعلاقتها بالبنوك صعبة تشوبها المشاكل والعديد من الصعوبات الإدارية والبيروقراطية، فعدم وضوح قواعد السياسة النقدية، وضعف فعاليتها ووسائلها، يؤثر على سياسة التمويل، ويتجسد هذا المشكل في صعوبة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية خاصة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، مما يؤدي إلى تعطيل هذه الاستثمارات أو التخلي عنها، وحسب بعض الخبراء فإن النظام المصرفي الجزائري قد أثر بشكل كبير على اهتمام المستثمرين الأجانب بالاستثمارات الوطنية بسبب معانات البنوك الجزائرية من عدة مشاكل خصوصا مشكلة التمويل.

إن عملية التمويل في الجزائر تتم عن طريق النظام المصرفي من خلال تجميع المدخرات وتوجيهها إلى تمويل الاستثمار، حيث أن الجزائر كغيرها من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني من ضعف نظامها المالي في تجميع موارد التمويل، فتقاس فعالية النظام البنكي في أي اقتصاد كان بعنصرين أساسيين، العنصر الأول يتمثل في مدى قدرة هذا النظام على تعبئة الموارد المالية وبالأخص الموارد التي لا تأتي من الإصدار النقدي، أما العنصر الثاني فيتمثل في القدرة على تخصيص هذه الموارد وفق أفضل الصيغ الممكنة.

كما تعتبر سيطرة البنوك العمومية على النظام المصرفي الجزائري إحدى المظاهر التي ورثها عن النظام الاشتراكي أو الاقتصاد المخطط، أين كانت الدولة تحتكر هذا القطاع، ومع فتحه بداية التسعينيات من القرن الماضي بصدور قانون النقد والقرض سنة 1990، الذي كان يهدف إلى تنشيط عمليات منح القروض في المؤسسات المالية، وإنشاء صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره 30 مليار دج وصندوق رأس مال المخاطرة بـ 3.5 مليار دج، وترقية فعالية النظام المصرفي في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري، مما يتطلب وضع نظام متطور يتماشى والتطورات الحاصلة في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وبالتالي فسح المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار في هذا القطاع أدى إلى تزايد عدد البنوك الخاصة مع بقاء عدد البنوك العمومية ثابتا، ففي عام 2001 كان هناك 6 بنوك عمومية و 12 بنك خاص، ولم تتغير هذه التركيبة كثيرا بعد أربعة عشرة سنة، فلو لاحظنا هيكل النظام المصرفي في الجزائر بنهاية 2014 نجده يتكون من 29 مصرفا ومؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة، تتوزع كما يلي:(Banque d'Algérie, 2015, p: 73-74)

- ✓ 06 مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛
- ✓ 13 مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية ومصرف واحد برؤوس أموال مختلطة؛
- ✓ 03 مؤسسات مالية، من بينها اثنتان عموميتان؛
- ✓ 05 شركات للاعتماد الإيجاري منها اثنتان خاصتان؛
- ✓ تعاضديه للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام لعمليات المصرفية، والتي أخذت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية.

نلاحظ من خلال الهيكلة السابقة أن حوالي نصف الجهاز المصرفي الجزائري يتكون من مصارف خاصة، إلا أن المصارف العمومية مازالت تواصل هيمنتها على القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني رغم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في السنوات الأخيرة؛ ففي نهاية ديسمبر 2014 بلغ عدد وكالات الشبكة للمصارف العمومية 1113 وكالة، و 325 وكالة للمصارف الخاصة، و 87 وكالة للمؤسسات المالية، مقابل 1099 و 313 و 87 على التوالي في نهاية 2013، تغطي شبكة المصارف العمومية كل الولايات، بينما طورت المصارف الخاصة شبكاتها أساسا في الشمال(Banque d'Algérie, 2015, p: 74)

إن سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية الجزائرية بكل ما تحمله تلك البنوك من سلبيات ورواسب النظام الاشتراكي أو المخطط،كتخلف أنظمة الدفع، وبطء معالجة ملفات القروض خاصة تلك المطلوبة من القطاع الخاص، ومنح القروض لأهداف سياسية أكثر منها اقتصادية تنموية ... إلخ، جعلت من هذه الملامح الطابع العام للنظام المصرفي الجزائري أمام ضعف المنافسة من البنوك الخاصة والأجنبية(سليمان ناصر، آدم حديدي،2015،ص:16)، كما أن المقترض الأساسي من البنوك العمومية في الجزائر هو القطاع العمومي.

على الرغم من الإصلاحات التي عرفها القطاع البنكي في الجزائر، إلا أن النظام المصرفي الجزائري يتصف بأنه نظام فتي مقارنة بالدول المتقدمة، ومن بين الصعوبات المرتبطة بالتمويل من الجهاز المصرفي، نذكر منها:

- ثقل وجمود العمليات المصرفية، وضعف أداء المصارف الذي يرجع إلى نقص الكفاءة البشرية، واستخدام الوسائل التقليدية في العمليات المصرفية؛ ففي الوقت الذي تقدم فيه البنوك الدولية أكثر من 360 خدمة لزبائنها، فإن البنوك الجزائرية لا تصل حتى إلى مستوى خدمات باقي الدول النامية المقدرة بـ 40 خدمة(سليمان ناصر،2006، ص: 594) ؛
- خضوع المؤسسات المصرفية إلى القرارات الإدارية، وقصور الوظيفة الرقابية الداخلية في هذه البنوك؛
- التركيز على الأنشطة التجارية والمهنية في عمليات التمويل، حيث تظهر المصارف رفضها تمويل استثمارات الإنعاش الاقتصادي مركزة أساسا على العمليات التجارية قصيرة الأجل، فتركز البنوك الخاصة على التمويل قصير الأجل رغم أن قانون النقد والقرض أعطى لها مجال واسع لمختلف الآجال لتقديم القروض، وأيضا تمويل مختلف القطاعات، فالقروض الجزائرية موجهة أساسا للاستيراد بدل الاستثمار، بنسبة تفوق 60%؛
- تتشكل مدخرات المصارف الجزائرية في مجملها من المدخرات العمومية حوالي 93%، وهذا ما يؤكد ضعف الادخار العائلي رغم أنه يمثل 50% من حجم الكتلة النقدية الكلية؛ فسياسة تعبئة الموارد في البنوك الجزائرية تشوبها عدة نقائص ومشاكل، منها: (Lemdeldel hammia, 1997, p69)

- ✓ عدم وجود إستراتيجية واضحة من قبل البنوك، إتجاه تشجيع الادخار المحلي؛
- ✓ افتقار المنظومة المصرفية إلى موارد مستقرة، وكذا افتقارها لموارد في الآجال المحددة؛
- ✓ نقص ثقة الجمهور في البنوك مما لا يشجعهم للتعامل معها، بالإضافة إلى وجود عامل البيروقراطية؛
- ✓ ضعف كبير في الهياكل والوكالات خارج المدن الكبرى، وخاصة في مناطق الجنوب؛
- ✓ محدودية دخل الفرد الجزائري، والتي تجعله بعيدا عن تعبئة الادخار بالشكل المطلوب.

- قصور النظام المصرفي على اقتناص الفرص الجديدة للادخار والاستثمار، وغياب فرص استثمارية حقيقية قادرة على خلق الثروة، فالبنوك الجزائرية تتوفر على سيولة كبيرة غير موظفة، ورافضة للمخاطرة وتمويل الاستثمارات وخاصة على المدى المتوسط والطويل، ومفضله اللجوء إلى التوظيف على المدى القصير؛
- الآجال الطويلة للرد على طلبات التمويل والتي تستغرق من شهرين إلى 5 شهور، بالإضافة إلى التقسيط النسبي والتمييز؛
- القرارات التي تستند أكثر على الضمانات أو على قدم العلاقات منها إلى دراسة الأخطار الباطنية للمشاريع؛
- ارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات غير مشجعة حيث تتراوح في بعض الحالات بين 10-15%؛

كما أن الإحصائيات التي قام بها البنك العالمي تؤكد أن 80 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تم إنشائها بتمويل ذاتي بنسبة 100%، وهذا ما يؤكد إشكالية التمويل في الجزائر والتي تتمثل في ضعف رأس المال، مما يشكل عائقا في إنشاء وبقاء ونمو المؤسسات الخاصة، مما ساهم في عدم قدرتها على الاستفادة من الخدمات التي يعرضها النظام البنكي، وبالتالي يبقى التمويل أحد العوامل المعقدة في حياة المؤسسات (يوسف قريشي، 2005، ص: 86) ؛ وترى الهيئات المالية الدولية أن مشاريع الاستثمار في الجزائر تواجه عراقيل موضوعية لا تشجع البنوك الجديدة الخاصة على منح قروض بنكية بصورة معتبرة.

4.4 المعوقات الإدارية والعقارية:

عادة ما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إجراءات تنظيمية وإدارية حكومية معيقة وثقيلة في عملية تأسيس نشاطات هذا القطاع مما يشكل عقبة أمام نموه وتطوره؛ ومن أهم تلك المشاكل نذكر:

- ✓ مشكل استكمال إجراءات المشروع الاستثماري الذي يتطلب نفس طويل وصبر كبير، بالإضافة إلى طول مدة دراسة الملفات الخاصة بالاستثمار. (عبد القادر بابا، 2004، ص: 253)
- ✓ مشكل الحصول على التجهيزات، حيث أن آجال تسليم هذه التجهيزات تتأخر عن وقت الحصول عليها.
- ✓ عدم وجود جهاز واحد أو هيئة واحدة مسئولة عن الإشراف والرقابة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذه الأنشطة الاقتصادية تنازعها في الوقت الراهن وزارات وأجهزة متعددة، مما يؤدي إلى طور الإجراءات الإدارية وينشأ التداخل والتضارب بينهما ويؤدي إلى تخوف المستثمرين(قشيدة صورایة،2012، ص:33).

إن إشكالية نقص العقار الصناعي هي أحد أهم العراقيل التي تواجه المستثمر في الجزائر، حيث أنه في حال إذا ما حصل المستثمر على موافقة تأسيس الاستثمار فإنه قد يواجه مشكل الحصول على أماكن للبناء لتنفيذ مشاريعه، فمن الناحية النظرية يبدوا أنه يكفي تقديم طلب استثمار على مستوى لجنة التنشيط المحلي وترقية الاستثمار، أو حاليا على الشباك الوحيد لكل ولاية للحصول على أرض صناعية، لكن في الواقع فإن الأمر أكثر تعقيدا من ذلك، فالمشاكل البيروقراطية تشكل أهم حاجز تتحطم به إرادة المستثمر في الجزائر وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص.

فما تزال الطلبات المرفوضة على الأراضي الصناعية كبيرة، في حين أن أكثر من نصف المناطق الصناعية في الجزائر غير مستغلة والتي تكون تحت سيطرة الأملاك العمومية، فقد كشفت دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أنه إلى غاية 2001 ومن مجموع 4211 قطعة أرض توجد 3233 قطعة غير مسواة قانونيا أي ما نسبته 76.77% غير مسواة (كريمو دراجي،2016، ص: 840). كما أن وزارة الصناعة أحصت حوالي 180 مليون م^2 من العقارات الصناعية غير المستغلة، وأرجعت سبب ذلك إلى غياب إستراتيجية التوزيع العادل للعقار ما بين المستثمرين الخواص.

تم ملاحظة خلال انعقاد مجلس وزاري مشترك نظم سنة 2017, حول نتائج تقييم لهذه المناطق وجود ما يقارب 11600 هكتار من المحميات العقارية الموجهة للاستثمار غير مستغلة، كما أبرز التقييم أيضا وجود 15140 قطعة موجهة للاستثمار, مقدمة لمستثمرين لكن غير مستغلة, تغطي مساحة 6.132 هكتارا مقسمة على 3.183 هكتارا متواجدة بالمناطق الصناعية و 2.949 هكتارا متواجدة بمناطق النشاطات.

فمسألة العقار الصناعي تحد من إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية، فطول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار، والرفض الغير مبرر أحيانا للطلبات، ونقص الموارد المالية لدى الجماعات المحلية لتعويض المالكين الأصليين للأراضي، كلها أمور تحد من تطوير هذه المؤسسات، بالإضافة إلى مشكلة عقود الملكية، والتي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن، بالرغم من وجود أجهزة محلية مثل "CALPI" والتي تهتم بمسائل تنشيط الاستثمارات، فغياب الأطر القانونية والتنظيمية التي تحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي أدى إلى تفاقم مشاكل العقار الصناعي(سعدان شدبايكي،2002،

ص: 03). كما أن السوق العقاري حاليا مزدوج فهناك سوق عقاري خاص أسعاره مرتفعة، كما يبدي السوق العقاري العمومي تفاوت كبير في الأسعار، وهو ما يشجع المضاربة والتوزيع غير الشفاف للأراضي.

تكمن إشكالية العقار المطروحة أكثر في الاستغلال الأمثل والعقلاني والرشيد للمساحات الموجودة، ولا تطرح في حقيقة الأمر في وفرة الأراضي، حيث نجد في الواقع أن العديد من الهياكل القاعدية غير مستغلة ومبعثرة على جميع الولايات وهو ما يعني سوء تنظيم وتسيير لهذه الهياكل، لذا فإنه من الضروري العمل على أن يتم عرض هذه المساحات في السوق لصالح المستثمرين، الشيء الذي سيساهم بدون شك في إنعاش النشاطات والإسراع في انجاز المشاريع، وتخفيف الضغوط التي تمارس على الأراضي.

وفي دراسة للبنك العالمي أثبتت مدى تأثير عائق العقار الصناعي على الاستثمار الخاص في الجزائر خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن فترة انتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات.

جدول رقم (4): فترة الانتظار للحصول على العقار الصناعي

نوع العقار	محلات إدارية	أراضي صناعية لعينة شاملة	أراضي صناعية لمؤسسات صغيرة
المؤسسات الباحثة عن عقار	19.6	37.7	42.1
مدة الانتظار	3.6 سنة	4.9 سنة	4.7 سنة

المصدر: البنك العالمي، تقرير الاستثمار العالمي 2005

كما تعاني المناطق الصناعية في الجزائر من غياب سياسة خاصة بها، فقد تحولت بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية، وتشكل خطرا بيئيا ينذر بعواقب وخيمة إضافة إلى هذا فان بعض المنشآت الصناعية القائمة على أطراف القرى أو داخل المدن الصغيرة تفتقد إلى خدمات عامة، كالمياه الصالحة والطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة النشاط، الأمر الذي يضطر أصحاب المنشآت إلى تهيئة هذه الخدمات بأنفسهم وأحيانا تكون بطرق غير رسمية، مما تسبب في تحمل تكاليف مالية باهظة لهم.

أيضا أن الحصول على مواد البناء من قبل الشركات العمومية يعد أمرا صعبا، نظرا لخضوعها وارتباطها بعدة إجراءات معقدة إلى جانب العجز الملاحظ في هذا السوق، مما يؤدي بهذه المؤسسات إلى اللجوء الإجباري نحو السوق الموازية التي تمتاز بالارتفاع الفاحش في أسعار المواد(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،2002، ص: 60). وفي دراسة أعدت سنة (1998- 1999) عن العراقيل التي تواجه نمو مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر شملت عينة من 314 مؤسسة، كانت النتائج وجود عدة عراقيل من أهمها:

- ✓ مشاكل متعلقة بالتمويل في جهاز الإنتاج، وإشكالية العقار الصناعي.
- ✓ قدم نمط التسيير، وارتفاع الضرائب والأعباء الاجتماعية.
- ✓ عراقيل متعلقة بالتنظيم وسلوك الإدارة العمومية.

بالإضافة إلى ذلك تواجه المؤسسات الخاصة صعوبة التزويد بالماء والكهرباء، وضعف الخدمات في الموانئ، كما تعود المعوقات الإدارية إلى: ضعف الأجهزة المشرفة على الاستثمار مما يزيد من تعقيد إجراءات التراخيص؛ عدم كفاءة بعض العناصر البشرية من العاملين في إدارات أجهزة الاستثمار؛ فالتغيير الايجابي لسياسة الحكومة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يترجم بعد بتغير كبير في الممارسات الإدارية بتخفيف الحواجز الإدارية لسير الأعمال. (محمدي نورة، 2006، ص :114)

5.4 المشاكل الضريبية:

تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات من خلال النظام الجبائي المطبق عليها الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر تكلفة المنتوجات المصنعة، الأمر الذي يجعل المنتوج المحلي أعلى تكلفة من المنتوج المستورد، مما أدى إلى توقيف عدة مؤسسات عن النشاط بالإضافة إلى عدم انسجام التعريفة الجمركية. كذلك فرض نسبة ضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنفس النسبة للمؤسسات الكبرى، مع استفادة هذه الأخير من ميزه أخرى وهي ميزات اقتصاديات الحجم.كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي وهو محدود مع ضعف مقدرتها على الحصول على القروض بسبب الضمانات، وهذا لا يحقق وفرات ضريبية لأن الفائدة تعتبر مصاريف لغايات الضريبة.

هذا بالإضافة إلى مشكلة صعوبة مسك دفاتر الحسابات المنظمة، مما يجعل مصالح الضرائب تعتمد على التقدير الجزافي في فرض الضريبة، والذي عادة ما يكون مبالغ فيه أو يصعب على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إثبات عكس ذلك، مما قد يعرض المؤسسة للتوقف هروبا من الأعباء الضريبية. (رابح خوني،2008، ص:76)

6.4 المعوقات الاجتماعية والسياسية والأمنية:

هناك عدة معوقات الاجتماعية والسياسية والأمنية أثرت سلبا على القطاع الخاص في الجزائر، نذكر منها:

- ✓ انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع، وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الادخار المختلفة والبورصة ومجالات الاستثمار؛
- ✓ ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة في هذا المجال؛
- ✓ انفجار المظاهرات الشعبية وما يلحقها من عمليات تخريب وسرقة؛
- ✓ الأزمة السياسية وما نجم عنها من أحداث وعنف سنة 1992، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني وخاصة قطاع السياحة، ولكن في السنوات الأخيرة بذلت المؤسسات السياسية جهود للوصول إلى مستوى من الاستقرار، كذلك سمح الوئام المدني بتحسن الوضع الأمني بدرجة كبيرة. (عبد القادر بابا، 2004، ص: 251)

7.4 المشاكل التسويقية وعدم فعالية الفضاءات الوسطية:

البورصة سواء كانت مالية أو تجارية فإنها تشكل واحدة من الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات باعتبارها تشكل فضاء إعلاميا تنشيطيا وتشاوريا هاما، إن وجود البورصة من شأنه العمل على إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين الطاقة الإنتاجية ونسج علاقات أحسن للجهاز الإنتاجي، ونلاحظ في الجزائر غياب هذا الدور بسبب عدم فعالية البورصة والناتج عن المشاكل الاقتصادية والتسييرية لهذا الجهاز.

إن غرف التجارة والصناعة بصفتها الواجهة المشتركة التي تضمن الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية تمثل حلاقات ضرورية لتنظيم الاقتصاد وخلق انسجام بين المصالح المختلفة، هذه الغرف موجودة إداريا ولكن نشاطها محدود بحيث لا تلعب الدور الأساسي الذي أنشأت من أجله والمتمثل أساسا في تخفيف الضغوطات على المتعاملين الاقتصاديين ليتفرغوا للإنتاج.(قشيدة صوراية،2012، ص:34).

أيضا من المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة التسويق، حيث يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق المحلية أي الطاقة الاستيعابية للسوق، والتي تتأثر بحجم السكان والسلع المستوردة، وعدم وجود أجهزة تسويقية كفيلة، نقص المعلومات اللازمة للتسويق وقصور قنوات وشبكات التسويق. (محمد هيكل، 2003، ص: 224)

إن التظاهرات المحلية والدولية تتمثل في تنظيم والحضور للتظاهرات الاقتصادية المحلية والعالمية باعتبارها أولا أسواقا لتقييم المنتجات وباعتبارها فضاء للمعلومات الاقتصادية والمالية، وهنا نلاحظ ضعف التركيز على هذه النقطة، ذلك أن

مكان المؤسسة الجزائرية عموما والصغيرة خصوصا في التظاهرات الاقتصادية رمزي، كما أن التظاهرات المحلية ليست دورية وغير منتظمة.

ومن المشاكل التسويقية أيضا نذكر: عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة، فإذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقتضي فرض قواعد وميكانيزمات الاقتصاد الحر نفسها على الجميع، وأمام ظاهرة الاستيراد الفوضوي والتي شملت كل شيء فإن ذلك خلق مناخا يقف كواحد من محددات النمو أمام المؤسسة الجزائرية الناشئة (قشيدة صوراية،2012، ص: 33-34). كذلك من المشاكل التسويقية الأخرى تضارب القوانين والتشريعات الحكومية وتغيرها، وارتفاع القيام بدراسة السوق مما يقلل من الحصول على المعلومات الحديثة عن السوق والعملاء، وكذا البيع المنفرد وعدم الاستعانة بذوي الخبرات العالية بالسوق والعملاء. (أيمن على عمر، 2007، ص:150.151)

5. خاتمة:

مما لا شك فيه أن مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يرتبط بالعديد من المحددات أهمها مدى قدرتها على مواجهة الصعوبات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ حيث أن إجراءات الدعم التشريعي وحدها لا تكفي لرفع قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون تأهيل المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسية، على تدابير المساعدة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، التجاري، القانوني، الاقتصادي، المالي، المهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إلا أنه لا يمكن إهمال النتائج المحققة في إطار إجراءات الدعم والتأهيل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي انعكست على نمو وتطور تعداد مؤسسات هذا القطاع، إلا أن هذا القطاع مازال يعاني العديد من المشاكل والمعوقات، وهي تعمل في بيئة غير مستقرة، فالرغم الإصلاحات التي باشرتها الحكومة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأكيدا منها على دورها المهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عدة هياكل وآليات تهدف إلى إنعاش الاستثمارات وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة وإسهامها في ولادة مشاريع جديدة..

- النتائج

- هناك انخفاض واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة وبالأخص في السنوات الأخيرة حيث بلغ عددها 262 مؤسسة عامة خلال السداسي الأول من سنة 2018، بسبب تأثير مختلف الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع من خوصصة للقطاع العام وتشجيع وتوسع للقطاع الخاص.

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل والمعوقات، وهي تعمل في بيئة غير مستقرة.

- يمكن القول أنه وباستمرار هذه التحديات والعراقيل فإن هدف الجزائر المتمثل في إنشاء مليوني شركة صغيرة ومتوسطة بحلول عام 2025 مقارنة بـ 1.022.621 شركة في الوقت الحالي، يبقى صعب ما لم تفكر الدولة جديا في إزالة هذه العقبات للخروج من عنق الاستيراد والتبعية للمحروقات، شريطة أن تترك دائرة الاستيراد التي تميز الاقتصاد الوطني.

- التوصيات

- يجب وضع برنامج علمي للتنمية، وخطط تحفيزية لهذا القطاع. كما يمكن للجزائر تبني سياسة واضحة المعالم للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستعانة ببعض التجارب العربية والعالمية الرائدة في هذا المجال، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكاناتنا وثقافتنا وقدراتنا.

- ضرورة وضع إستراتيجية وطنية لتوفير التمويل اللازم سواء من الدولة أم مصادر التمويل الخاصة ممثلة في القطاع المصرفي و المؤسسات المالية بالمعنية بذلك.

- ضرورة خلق بيئة عمل مثالية ومتكاملة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

6. قائمة المراجع:

– سليمان ناصر، آدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد:02، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، جوان، 2015.

– كريمو دراجي، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، المجلد05، العدد 02، 2016.

– دلال بن سمينة، **انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 37/36، نوفمبر 2014.

– سليمان ناصر، **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر الأسلوب والمبررات**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 18/17 أفريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر.

– قشيدة صوراية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فيناليب**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

– يوسف قريشي، **أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

– سعدان شدبايكي، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغوط، 09/08 أفريل 2002.

– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير:من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جوان 2002.

– رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، أترك للنشر والتوزيع، مصر, 2008.

– أيمن على عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة** "**مدخل بيئي مقارن**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007

– عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004/2003.

– نورة محمدي، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006 .

– محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النبيل العربية، مصر، 2003.

- Banque d'Algérie: **Rapport 2014, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet 2015.
- Banque Mondiale," **Etude sur la pauvreté en Algérie**", ED: ESKA, BM, Octobre 1997.
- Mounia Meslem, **de la famille et de la condition de la femme**, ministre de la Solidarité, ANGEM, 2015.
- Lemdeldel hammia, **L'introduction du marketing dans les banques Algériennes**, Edition ECOFAM, Alger, 1997.